International Journal of Academic Accounting, Finance & Management Research(IJAAFMR)
ISSN: 2643-976X
Vol. 6 Issue 4, April - 2022, Pages:22-35

Foreign Fund and Its Repercussions on the General Budget (A case study: Ministry of finance South Darfur State)

Elsafi Mohammed Ahmed Adam

Assistant Professor of Accounting, El Daein University, Faculty of Administrative Sciences
Tel: +249121311104
Email; elsafi35@gmail.com

Abstract: *The research paper aimed to assess the repercussions of foreign fund on the state's general budget, through our study of the case of Sudan South Darfur، in the period between 2017-2021, and to identify the basic concepts of the public budget and foreign fund as well as the impact of foreign fund on the public budget. The study followed the descriptive analytical approach، and the study tested a main hypothesis that: foreign fund as part of public expenditures, contributes significantly to paying off the public budget deficit. The EXCEL program was used to analyze the quantitative data obtained from the study population. The study concluded that the increase in foreign support positively affects the budget, and its decrease is negatively reflected in the budget. The study recommended the need for the state to review the foreign fund policy and make reforms in its structures and remove the estrangement between them and donors to ensure the flow of support.*

Keywords: Foreign fund; the general budget; fund for poor families

الدعم الأجنبي وانعكاساته على الموازنة العامة للدولة

(دراسة حالة: وزارة المالية والاقتصاد والقوي العاملة –ولاية جنوب دارفور)

د. الصافي محمد احمد ادم

أستاذ المحاسبة المساعد

جامعة الضعين

كلية العلوم الإدارية

Tel: +249121311104

Email; elsafi35@gmail.com

الملخص:

هدفت هذه الورقة إلى تقييم انعكاسات الدعم الأجنبي على الموازنة العامة للدولة، من خلال دراسة حالة السودان – ولاية جنوب دارفور في الفترة الممتدة بين 2017–2021، والتعرف إلى المفاهيم الأساسية للموازنة العامة والدعم الأجنبي، كما تم التطرق إلى أثر الدعم الأجنبي على الموازنة العامة، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واختبرت الدراسة فرضية رئيسة مفادها: أن الدعم الأجنبي باعتباره جزء من النفقات العامة فأنه يساهم بشكل كبير في سداد عجز الموازنة العامة. وتم استخدام برنامج الأكسل EXCEL في تحليل البيانات الكمية التي تم الحصول عليها من مجتمع الدراسة. وخلصت الدراسة إلى أن الدعم إن زيادة الدعم الأجنبي ويؤثر إيجابا على الموازنة كما أن انخفاضه ينعكس سلبا عل الموازنة وأوصت الدراسة

بضرورة مراجعة الدولة لسياسة الدعم الأجنبي وان تقوم بإصلاحات في هياكلها وإزالة الجفوة بينها والمانحين لضمان انسياب الدعم.

الكلمات المفتاحية: الدعم الأجنبي، الموازنة العامة، دعم الأسر الفقيرة

المحور الأول: الإطار المنهجي والدراسات السابقة

أولاً: الإطار المنهجي

المقدمة

تمثل الموازنة العامة المرآة العاكسة لنشاط الدولة، وأصبح إعدادها يثير مصدر قلق العديد من الحكومات في ظل تزايد الضغوط السكانية وفي وجود ندرة الموارد الاقتصادية والفقر وانخفاض سعر صرف العملة الوطنية. وتهدف الموازنة العامة للدولة إلي إشباع الحاجات وتحقيق التنمية الاجتماعية وتمثل سياسة الدعم الأجنبي احد آليات الموازنة العامة لتحقيق ذلك، وباتت تتلقي اهتمام شريحة واسعة من المجتمع السوداني ومختلف الدول النامية التي ينتشر فيها الفقر والحاجة إلي الدعم لتحسين ظرفهم الاجتماعية ومقابلة الأوبئة مثال فيروس كرونا، والسودان كغيره من الدول النامية رصدت له مبالغ في الموازنة وخارج الموازنة لتنفيذ سياسات الدعم الأجنبي الذي انعكس إيجابا على الموازنة والمواطن .

مشكلة الدراسة:

ومن هذا المنطلق فان مشكلة الدراسة يمكن طرحها في الأسئلة التالية:

في ظل الاعتماد المرصود للدعم الأجنبي ومزاحمته لبرامج التنمية وبرامج دعم الأسر الفقيرة وجائحة كرونا ما هي انعكاسات سياسة الدعم الأجنبي على موازنة ولاية جنوب دارفور.

فرضيات الدراسة:

تتمثل فرضية الدراسة في أن الدعم الأجنبي باعتباره جزء من النفقات العامة فانة يساهم بشكل كبير في سداد عجز الموازنة العامة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى توضيح مدى انعكاسات التحويلات الاجتماعية ودعم الأسر الفقيرة ودعم جائحة كرونا على موازنة ولاية جنوب دارفور.

أهمية الدراسة:

تتلخص أهمية الدراسة في كشف درجة الأضرار الناتجة عن تطبيق سياسة الدعم الأجنبي علي الموازنة العامة. باعتباره مصدر قلق لدي الحكومات ومدى انعكاسه على التحويلات الاجتماعية ودعم الأسر الفقيرة على عجز الموازنة العامة.

منهجية الدراسة:

وفق لصيقة الدراسة وتحقيق أهدافها قمنا باعتماد المنهج الوصفي في سرد مختلف مفاهيم الموازنة العامة والدعم الأجنبي واعتد الباحث على المنهج التحليلي من خلال الاستعانة ببعض الأدوات والبيانات التحليلية لتحليل انعكاسات الدعم الأجنبي على الموازنة العامة لعدة سنوات. أما المصادر الأولية فتتمثل التقارير الرسمية الصادرة من موازنة وزارة المالية ولاية جنوب دارفور.

حدود الدراسة:

ولاية جنوب دارفور من العام 2017–2021م

هيكل الدراسة:

في إطار محاولة الباحث للإجابة على الأسئلة البحثية ولتحقيق أهداف الدراسة، تم تقسيم الدراسة الى أربعة محاور رئيسة وذلك على النحو التالي: المحور الأول الإطار المنهجي والدراسات السابقة، المحور الثاني الإطار النظري ويشتمل على الإطار العام الموازنة العامة والإطار العام للدعم الأجنبي والعلاقة بينهما، المحور الثالث يتناول الدراسة الميدانية وإجراءاتها، والمحور الرابع يحتوي على النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

ثانياً: الدراسات السابقة

دراسة مصطفي والعربي2008م

هدف هذه الدراسة إلى التعرف على الكيفيات التي تتبعها المنظمات الدولية في حل مشكلة تمويل ودعم التنمية الاقتصادية للدول النامية في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية، ولتحقيق أهداف الدراسة ينطلق البحث من فرضية مؤداها ضرورة إعادة النظر من قبل المنظمات الدولية في البرامج التنموية الخاص بالدول النامية وطرق تمويلها لضمان تجنب ما أفرزته الأزمة المالية العالمية. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها: اتخاذ تدابير إضافية من قبل الدول المتقدمة لدعم البلدان الأكثر فقراً والأشد معاناة، جراء هذه الأزمة وإلى توفير الموارد اللازمة للحيلولة دون تزايد مشاكل تمويل ودعم الدول النامية. ، يقدم البحث مجموعة من التوصيات كان من أهمها تضافر جهود الدول المانحة والحكومات والمؤسسات متعددة الأطراف والقطاع الخاص لحل هذا الوضع مبيناً أن ربع البلدان النامية المعرضة للمعاناة قد تستطيع توفير بعض التمويل لإجراءات تستهدف التخفيف من آثار التراجع الاقتصادي، لذلك فإننا نحتاج إلى الاستثمار في البنية التحتية، وفي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بغية إيجاد فرص عمل وتجنب نشوب أية اضطرابات.

دراسة أبكر 2017م

تناولت الدراسة النتائج المترتبة على التغيرات التي تطرأ على المنظمات الدولية. نبعت أهمية الدراسة من أن موضوع التوارث بين المنظمات الدولية من الموضوعات الحديثة في إطار القانون الدولي العام ، والتي لم يتطرق لها كثيراً الباحثين والكتاب على الرغم من أنه يعالج الآثار التي تترتب نتيجة للتغيرات والتحولات التي تطرأ على المنظمات الدولية. تمثلت مشكلة البحث في أن تصفية المنظمات الدولية والتوارث بينها هي مشكلة صعبة ودقيقة بسبب حداثة الموضوع في فقه التنظيم الدولي المعاصر. هدفت الدراسة إلى معرفة مفهوم التوارث بين المنظمات الدولية، والتعرف على النتائج التي تتمخض عن

تلك التوارث وتطبيقاتها.. توصلت الدراسة إلى عدد من نتائج أهمها أن ظاهرة توارث المنظمات الدولية هي ظاهرة حديثة في إطار القانون الدولي، فليس هناك ثمة قواعد قانونية تنظم هذه العملية برمتها، خرجت الدراسة بعدة توصيات أهمها، إجراء مزيد من الدراسة والبحث حول موضوع توارث المنظمات الدولية لأنها من الموضوعات الدقيقة وما زالت تتسم باللبس وعدم الوضوح

دراسة العبيدي 2020م

تناولت الدراسة دور المنظمات الدولية الغير حكومية في مواجهة فيروس كورونا وهدفت الدراسة إلى معرفة دور المنظمات الحكومية بشكل عام والبحث عن الدور الذي قامت به المنظمات غير الحكومية في الأزمات الدولية المعاصرة وخاصة في أزمة العصر وهو فيروس كرونا وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها لا تزال منظمات المجتمع المدني تفتقر الى الاعتراف بها كشريكه شرعية في العديد من البلدان غلى المستوين الوطني والمحلي وحتى في الديمقراطيات الراسخة من اجل أن يكون لها دور فعال. وأوصت بضرورة تبني السلطات الوطنية في جميع البلدان على خلق بيئة تشريعية وسياسية وبرنامجيه مناسبة ومخولة تعترف بدور منظمات المجتمع المدني وتعزيز دورها في العمل الإنساني

المحور الثاني الإطار النظري:

أولا: الإطار العام للموازنة العامة

1-مفهوم الموازنة العامة:

توجد عدة تعريفات مختلفة للموازنة العامة وهذا باختلاف منظور الوظيفة التي تمارسها، أو الآثار التي تخافها، والعلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي، وقد قدم الباحث عبد المطلب مفهوم الموازنة العامة على "أنها برنامج عمل مالي يتبلور في شكل وثيقة معتمدة من السلطة التشريعية، وينطوي على تقديرات مفصل لكل النفقات العامة والإيرادات العامة لسنة قادمة، وهي الأداة الرئيسية التي تستخدمها السياسة المالية

لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية (عبد المطلب، 2010، ص 59)

ويوجد مفهوم أخر للموازنة العامة، والذي اعتبرت خطة سنوية للقطاع العام، من خلاله تتحدد الإيرادات محتملة تحصيلها وتنبؤات الإنفاق العام الضروري، من اجل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها الدولة من القيام بالنشاط الاقتصادي خلال سنة قادمة. (الاعسر، 2016 ، ص 223)

2- مكونات الموازنة العامة:

ويقصد بالموازنة العامة بأنه التقدير المبدئي التي تقوم بإعداده السلطات المالية عن سنة مالية مقبلة، لكل من المصروفات والإيرادات العامة للدولة بالتفصيل وتشمل جانبين:(قناوي، 2006، ص 193-194)

أ. الجانب الأول المصروفات: ويسمى محاسبيا بالاستخدامات مدونة جملا وتفصيلا، ويشرح جوانب الاستخدامات مثل الأجور والمدفوعات التحويلية أو الدعم والنفقات الجارية للجهاز الإداري الحكومي، والمصروفات المحلية والنفقات الاستثمارية موزعة على مختلف القطاعات كالزراعة والصناعة والسلع والخدمات...الخ.

ب. الجانب الثاني الإيرادات: وهو ذلك الذي ينتظر أن تذهب إلى الخزانة الدولة من رسوم الجمركية والضرائب وفوائض المشروعات الحكومية، أو ما يطلق عليه الإيرادات السيادية للدولة، وتشمل كذلك إيرادات الرأسمالية الناتجة عن حصيلة الأوراق المالية والقروض المحلية والأجنبية وأقساط الإهلاك وغيرها.

3- قواعد الموازنة العامة:

تتمثل قواعد الموازنة العامة في: (قناوي، 2006، ص 194-195)

أ. التقديرية: الأرقام التي تحتويها هي تقديرية وليست فعلية، ومتوقعة عن سنة مالية تالية لكل من المصروفات والإيرادات الحكومية، يطلق عليها في غالب مشروع الموازنة العامة، ولهذا فهي تختلف عن الحساب الختامي الذي يتم إعداده حسب ما تم إنفاقه وتحصيله بالفعل خلال سنة مالية سابقة، وغالبا هذه الأرقام لا تكون متطابقة مع أرقام الموازنة العامة التقديرية.

ب. السنوية: يتم إعداد موازنة عامة وفق تقديرات وتوقعات لسنة كاملة، وغالبا ما تكون ميلادية وتبدأ من بداية السنة الميلادية.

ج. تفصيلية: حيث يتم توضيح وكشف كافة النفقات وإيرادات الدولة جملة وتفصيلا، بحيث يتم قيد كل بند من بنود الاتفاق، ويتم كذلك توزيعه على مختلف القطاعات والهيئات والوزارات جملتاً وتفصيلا، وتسجل كذلك كل الإيرادات المتحصل عليها ومصادرها موزعة وفق كل مصدر إيرادي.

د. معتمدة: مشروع الموازنة العامة يحال إلى المجلس التشريعي لإبداء الرأي ومناقشته وتدوين الملاحظات وما يراه من التعديلات، وفي بعض الدول يتم ذلك بعد مراجعة المشروع بمعرفة مستشاري رئيس الدولة أو رئيس الحكومة.

هـ. قاعدة عدم التخصيص: وهذه القاعدة تنص على عدم تخصيص إيراد معين من اجل نفقة معينة، لأنه يتم تخصيص كافة الإيرادات العامة من اجل مواجهة كافة النفقات العامة، وهذه القاعدة تعنى انه لا يجوز على سبيل المثال تخصيص إيرادات الضرائب على السيارات من اجل تشييد الطرقات.

و. قاعدة التوازن: تلتزم هذه القاعدة يتساوى الإيرادات العامة مع النفقات العامة وإذا كانت عكس ذلك فإنها لا تحقق قاعدة التوازن، وغالب ما تكون الإيرادات عامة اقل من النفقات العامة.

4- وظائف الموازنة العامة:

تتمثل وظائف الموازنة العامة في: (قناوي، 2006، ص 196-197)

أ. التأكد من أن الموازنة العامة تعبر عن أهداف وأولويات الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ب. التأكد من تحقيق الموازنة بين تقديرات النفقات والإيرادات.

ج. التأكد من الموازنة تعمل على توازن بين متطلبات النفقات الجارية من جهة وبين متطلبات النفقات الاستثمارية لمشاريع التنمية من جهة أخرى.

د. يتم إعداد الموازنة العامة والموازنات المستقلة والفرعية أو الملحقة بأسلوب سليم، تتفادى من خلالها الوقوع في التكرار والازدواج تساعد على المقارنة الدقيق.

هـ. يجب اعتماد الموازنة أساسا من اجل دفع حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، عبر تركيزها على برامج ومشاريع بدلا من الاهتمام ببنود الاتفاق بغض النظر عن علاقتها ببرامج محددة.

6- أنواع الموازنات:

يوجد عدة أنواع من الموازنات العامة وهي: (توبين، 2015، ص 170 – 171)

أ. موازنات الرقابة (موازنة البنود): وتدعى كذلك بالموازنة النقدية وتعتبر أول استخدام من بين أنواع الموازنات، وهي المرحلة التي مر بها تطور الموازنة من المراحل الرئيسية، وكان الهدف الأساسي لها هو فرض الرقابة المركزية على المصروفات أو النفقات العامة، ومنع الاختلاسات المالية بدون وجه حق، ومحاولة إحكام السيطرة على عيوب الإدارة الحكومية.

ب. موازنة البرامج والأداء: وتدعى أيضا موازنة الإدارة، وفي هذه المرحلة تحول الاهتمام إلى خدمة الإدارة الحكومية بعدما كان فرض الرقابة، والغرض من ظهور الموازنة العامة على شكل أعمال وبرامج رئيسية هو رفع كفاءة الإدارة الحكومية وتطويرها في أعمالها بالإضافة إلى أعمال البرمجة.

ج. موازنة التخطيط والبرمجة: وفي هذه المرحلة يتم ربط السياسة الاقتصادية والمالية المعتمدة بخطة اقتصادية محددة، وبواسطة مجموعة من الأنشطة والبرامج التي تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية ومالية للحكومة، وهذه الموازنة تهتم أساسا بالتخطيط الشامل والأنشطة وتكليف المهام، ويجب تحديد المسبق لمجموع التكاليف المهمة بصرف النظر عن الوحدات التنظيمية والتي قد تستعمل لتنفيذ البرامج، وتعتبر هذه المرحلة حديثة وسبب ظهورها هو تطور وسائل جمع البيانات والتخطيط واتخاذ القرار من اجل الرفاهية.

ثانياً: الإطار النظري للدعم الأجنبي:

1- ماهية الدعم الأجنبي

منظمة الأغذية و الزراعة FAO تعرف الدعم بأنه البرامج النقدية أو العينية التي تساعد في الحد من الفقر من خلال إعادة توزيع الثروة وضمان الحد الأدنى من الرفاهية من خلال توفير الحد الأدنى من التغذية أو مساعدة الأسر (محمود أبويزيد، 2019، ص157)كما يطلق بعض الاقتصاديين على الدعم مصطلح المنح و الإعانات أو النفقات التحويلية ، فالمنح أو الإعانات هي تلك النفقات العامة التي تدفعها الدولة نقدا أو عينا دون أن تحصل مقابلها على شيء من المستفيد منها (نجيب مهودر، 2012)

2- تحديات إدارة الدعم الأجنبي

نجد أن المنظمات الدولية حريصة على متابعة الدعم المقدم للدول النامية التي من بينها السودان وهنالك عدة تحديات تواجهه إدارة الدعم الأجنبي بينها:

أ. إصرار الجهات الداعمة على فتح حسابات منفصلة تخص الدعم الأجنبي ومتابعة هذا الدعم ومراجعة وفق سياسة الجهات الداعمة.

ب. اختلاف أنظمة الرقابة المتبعة في المؤسسات الحكومية والجهات الداعمة.

ج. عدم دراية الإدارة المالية في مؤسسات القطاع الحكومي بالأنظمة المالية المطبقة في المنظمات الدولية مما يصعب عمليات إزالة العهد.

د. إصرار بعض الوحدات الحكومية بتوريد الدعم الأجنبي في حساباتها العامة وهذا ما يتعارف مع سياسات المنظمات الدولية.

ويري الباحث على أن التضخم وعدم ثبات سعر صرف العملة الوطنية من أهم التحديات التي تواجه الدعم الأجنبي.

3- واقع الدعم الأجنبي في الدول النامية

تكتسي الموارد العامة المحلية اللازمة للاستثمارات العامة والخدمات العامة أهمية بالغة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً، من أجل إدامة التحول الاقتصادي واستئصال آفة الفقر والجوع. ويتسم تعزيز حشد الموارد العامة المحلية بأهمية بالغة من أجل سد فجوات التمويل الإنمائي وتخفيف الضغط على الدين العام. لكن استمرار العجز الهيكلي ومشاكل موازين المدفوعات في أقل البلدان نمواً يدلل على كبر احتياجها للمساعدة الإنمائية الرسمية من أجل تكملة الموارد العامة المحلية. وتتوقف أيضاً وتيرة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وجودة النتائج المتحققة على التآزر بين الموارد العامة الخارجية والمحلية. اقل البلدان نمواً، التي تقاس بنسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً وقد ارتفعت القدرة الضريبية كبيراً من 11 في المائة في المتوسط في عام 2000 إلى 19 في المائة في عام 2017. ووصل متوسط نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نمواً إلى 15 في المائة في عام 2011 ،وهو الحد الذي يعتبر على نطاق واسع العتبة الدنيا الضرورية لدعم النمو المستدام والتنمية المستدامة. لكن الإيرادات الضريبية في العديد من البلدان الأقل نمواً لا تزال تقل عن 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتعمل أغلبية أقل البلدان نمواً بأقل من قدرتها الضريبية، لكن بنن، وبوركينا فاسو، وتوغو، وكيريباس، وليسوتو، ومالاوي، ونيبال تعمل بمستوى قريب من القدرة الضريبية الكاملة. وعلاوة على ذلك، حققت بلدان مثل تيمور – ليشتي، تقرير أقل البلدان نمواً، ورواندا، وغامبيا، وكيريباس، وليبريا، ونيبال تحسينات في إدارة الضرائب – بما في ذلك في مجال الامتثال – أعانها على تحسين الصلة الأنشطة الاقتصادية. بين الإيرادات الضريبية وحدث على مدار السنين تحول كبير في تركيبة الضرائب داخل أقل البلدان نمواً، من استقائها بصفة رئيسية من الجمارك على التجارة الدولية إلى جبايتها من ضرائب المستهلك وضرائب الدخل في إطارها الواسع. وبلغت نسبة ضرائب المستهلك وضرائب الدخل في المتوسط 4.32 في المائة و5.23 في المائة من الإيرادات الضريبية في عام 2017، على التوالي.

4- واقع الدعم الأجنبي في السودان

أولاً: أثر الدعم الأجنبي على الموازنة العامة للدولة

زيادة الإنفاق العام الدولة نتيجة ارتفاع اعتمادات الدعم المختلفة، يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة وخاصة إذا كانت الدولة تعاني أصلا من العجز، مما يجبر الدولة على إصدار نقود جديدة كأحد سبل سد عجز الموازنة العامة وهذا ما يدعى بالتمويل التضخمي للدعم وبالتالي حدوث مجموعة من مضاعفات الناتجة عن ضغوط تضخمية تتمثل في :(صفوت، 2018، ص 68).

زيادة في ثراء الفئات الغنية الغير المستهدفة والغير المستحقة من الدعم مثل التجار والوسطاء وأصحاب الأموال الذين يستغلونهم في نشطات أخرى. نقص في قيمة الدعم الذي يستهدف الفئات الفقير، مما يؤدي إلى زيادة الفجوة بين الطبقة الغنية والطبقة الفقيرة نتيجة هذه المضاعفات زيادة على ذلك مطالبة بمزيد من الدعم.

ثانياً: برنامج دعم الأسر الفقيرة (ثمرات)

انطلقت المرحلة الأولى من البرنامج في 24 فبراير/شباط 2021، وهي تشمل الخرطوم، وولايات البحر الأحمر وجنوب دارفور وكسلا. وبحلول 4 مارس/آذار، تلقى نحو 80 ألف أسرة سودانية (ما يقرب من 400 ألف مستفيد) بالفعل مدفوعات الشهر الأول باستخدام بطاقات الصرف النقدي. وقد دخل البرنامج مرحلته الثانية، وسيتوسع ليشمل ولايات النيل الأزرق والنيل الأبيض وسنار ووسط دارفور وشرق دارفور وشمال كردفان وجنوب كردفان وغرب كردفان.

وسيساعد البرنامج أيضاً في إنشاء أنظمة حكومية، وبناء القدرات المؤسسية. وقد أمكن تنفيذ المرحلة الأولى من البرنامج بفضل منحة بلغت إجمالاً 400 مليون دولار. ويشمل ذلك المبلغ 200 مليون دولار في شكل منحة من البنك الدولي قبل تسوية المتأخرات، و200 مليون دولار من الصندوق الإنمائي لدعم الانتقال والإنعاش في السودان. وبغية توسيع نطاق الأنشطة والوصول إلى أكبر عدد ممكن من الأشخاص، تم استكمال الاستثمار الأولي بمبلغ 420 مليون دولار إضافي (210 ملايين دولار في شكل منحة من المؤسسة الدولية للتنمية قبل تسوية المتأخرات، و210 ملايين دولار من مساهمات المانحين)، وبذلك وصل إجمالي المبلغ المتاح للبرنامج إلى 820 مليون دولار.

ومن ثم، سيمكن ذلك الأمر الحكومة من تقديم خمس دولارات لكل فرد يستوفي الشروط من أفراد الأسرة بصفة مبدئية لمدة ستة أشهر. وحسب توافر التمويل، سيتم التوسع في مدة التحويلات إلى 12 شهراً، بهدف الوصول في نهاية المطاف إلى 80% من السكان، أو نحو 32 مليون مواطن.

يُعد البرنامج نموذجاً يحتذى به للشراكة الوثيقة والتآزر بين مختلف المؤسسات الحكومية، وسيساعد في إنشاء نظام شبكة أمان اجتماعي فعالة في السودان. وفي هذا السياق، ، إن الشعب السوداني وحده هو من سيضمن نجاح الإصلاح الاقتصادي والتحول السياسي. وأن برنامج دعم الأسر في السودان لا يقتصر على تقديم الدعم المالي إلى 80% من الشعب السوداني، ولكنه أيضاً يهدف إلى إنشاء نظام شبكة أمان على مستوى الدولة قادر على توفير الحماية الاجتماعية لأي شخص محتاج.

تحديات برنامج دعم الأسر الفقيرة(ثمرات)

غياب الإحصائيات حول الأسر الفقيرة.. تحد كبير أمام برنامج "ثمرات" في السودان

مشكلة الهويات: تبدو مشكلة الرقم الوطني "الهوية" أكبر مشكلة تواجه برنامج "ثمرات"، باعتبار أنها الشرط الرئيسي لنيل الدعم المحدد بنحو 5 دولارات للفرد الواحد

تحدي الاستمرار: وفي ظل التزام البنك الدولي ومانحين آخرين للمرحلة الأولى من برنامج "ثمرات" بمبلغ 400 مليون دولار، وتعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم 330 مليون دولار والولايات المتحدة 700 مليون دولار سيكون على الحكومة السودانية البحث عن موارد أخرى لدعم الفقراء بعد 18 شهرا.

المحور الثالث: إجراءات الدراسة الميدانية

الجدول(1) هيكل يوضح مصدق إيرادات الموازنة العامة ومنح المنظمات (الدعم الأجنبي) في الموازنة العامة لولاية جنوب دارفور 2017-2021م المبلغ بالجنيه السوداني

السنة	مصدق إيرادات الموازنة	مصدق منح المنظمات (الدعم الأجنبي)	النسبة
2017	2000453181	246936586	12%
2018	3007000000	750000000	25%
2019	3848293217	1428600000	37%
2020	9448491866	792000000	8%
2021	16712339244	1526989539	9%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقرير السنوي للولاية

يتضح من الجدول رقم (1) مصدق هيكل الموازنة العامة لولاية جنوب دارفور، حيث بلغ مصدق حجم الإيرادات العامة في عام 2017م مبلغ **2000453181** مليار جنيه سوداني ومصدق الدعم الأجنبي **246936586** بنسبة12% كما بلغ مصدق العام 2018م **3007000000** ومصدق الدعم الأجنبي في الموازنة مبلغ **750000000** بنسبة 25% ونسبة زيادة قدرها 13% عن العام 2017م، وبلغ الموازنة العامة للعام 2019م مبلغ **3848293217** مليار جنيه سوداني ومصدق الدعم الأجنبي **1428600000**بنسبة37% ونسبة زيادة 12% عن العام 2018م،

كما بلغ حجم مصدق الموازنة للعامة للعام2020م مبلغ **9448491866** مليار جنيه سوداني كما بلغ مصدق الدعم الأجنبي **792000000** مليار جنيه سوداني بنسبة 8% ونسبة نقصان قدرها 29% عن العام 2019وذلك لخروج معظم المنظمات عن العمل بسبب جائحة كرونا

كما بلغ حجم مصدق الموازنة للعامة للعام2021م مبلغ **16712339244** مليار جنيه سوداني كما بلغ مصدق الدعم الأجنبي **1526989539** مليار جنيه سوداني بنسبة 9% ونسبة زيادة قدرها 1% عن العام 2020وذلك للعودة التدريجية لبعض المنظمات للعمل بسبب جائحة كرونا.

الجدول (2) هيكل يوضح التحصيل الفعلي للموازنة العامة ومنح المنظمات (الدعم الأجنبي) للموازنة العامة لولاية جنوب دارفور 2017- 2021م المبلغ بالجنيه السوداني

السنة	التحصيل الفعلي لإيرادات الموازنة	منح المنظمات (الدعم الأجنبي)	النسبة
2017	1650673682	374149826	23%
2018	2412390541	676976978	28%
2019	3508099142	1396601951	40%
2020	9925601485	486370198	5%
2021	18638930991	2130308271	11%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقرير السنوي للولاية

يتضح من الجدول رقم (2) التحصيل الفعلي للموازنة العامة لولاية جنوب دارفور، حيث بلغ حجم تحيل الإيرادات العامة في عام 2017م مبلغ **1650673682** مليار جنيه سوداني وتحصيل الدعم الأجنبي **374149826** بنسبة23% كما بلغ التحصيل الفعلي لإيرادات العام 2018م **2412390541** وتحصيل الدعم الأجنبي في الموازنة مبلغ **676976978** بنسبة 28% ونسبة زيادة قدرها 5% عن العام 2017م، وبلغ تحصيل إيرادات الموازنة العامة للعام 2019م مبلغ **3508099142** مليار جنيه سوداني وتحصيل الدعم الأجنبي **1396601951** بنسبة40% ونسبة زيادة 12% عن العام 2018م، وذلك نسبة لتغيير نظام الحكم في السودان وانفتاحه نحو العالم الخارجي ورغبة معظم المنظمات العالمية للعمل بالسودان.

كما بلغ حجم تحصيل إيرادات الموازنة للعامة للعام2020م مبلغ **9925601485** مليار جنيه سوداني كما بلغ تحصيل الدعم الأجنبي **486370198** مليار جنيه سوداني بنسبة 5% ونسبة نقصان قدرها 35% عن العام 2019وذلك لخروج معظم المنظمات عن العمل بسبب جائحة كرونا وتقليص حجم الموظفين والمشاريع المنفذة بنسبة 50%

كما بلغ حجم تحصيل إيرادات الموازنة للعامة للعام2021م مبلغ **18638930991** مليار جنيه سوداني كما بلغ تحصيل الدعم الأجنبي **2130308271** مليار جنيه سوداني بنسبة 11% ونسبة زيادة قدرها 6% عن العام 2020وذلك للعودة التدريجية لبعض المنظمات للعمل بسبب جائحة كرونا .

الجدول (3) هيكل يوضح منح المنظمات (الدعم الأجنبي) على التعليم ،القطاع الصحي والأسر الفقيرة في الموازنة العامة لولاية جنوب دارفور 2017- 2021م المبلغ بالجنيه السوداني

السنوات	إجمالي الدعم الأجنبي	دعم التعليم	النسبة من إجمالي الدعم	دعم القطاع الصحي	النسبة من إجمالي الدعم	دعم الأسر الفقيرة	النسبة من إجمالي الدعم
2017	374149826	135225346	36%	92537611	25%	146386869	39%
2018	676976978	254787979	38%	178068703	26%	244120296	36%
2019	1396601951	581128517	42%	652420102	47%	163053332	12%
2020	486370198	210262489	43%	232458700	48%	43649009	9%
2021	2130308271	1003599277	47%	701340538	33%	425368456	20%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقرير السنوي للولاية

يتضح من الجدول رقم (3) تطور منح المنظمات (الدعم الأجنبي) على التعليم، القطاع الصحي والأسر الفقيرة في الموازنة العامة لولاية جنوب دارفور 2017- 2021م . وتتمثل بنود الدعم في ولاية جنوب دارفور في (دعم التعليم، دعم قطاع الصحة، ودعم الأسر الفقيرة)، حيث تم الدعم الأجنبي للتعليم بنسبة أكبر من باقي البنود، وبلغ حجم الدعم المقدم لدعم الأسر الفقيرة في العام

2017م مبلغ **146386869** مليون جنيه سوداني، وهو ما يمثل نسبة 39% من إجمالي الدعم الأجنبي المقدم خلال العام 2017م. ويأتي في المرتبة الثانية التعليم حيث بلغ حجم الدعم المقدم في العام 2017م مبلغ **135225346** مليون جنيه سوداني، وهو ما يمثل نسبة 36% من إجمالي الدعم الأجنبي المقدم خلال العام 2017م. بينما يأتي في المرتبة الثالثة دعم القطاع الصحي حيث بلغ حجم الدعم المقدم في العام 2017م مبلغ **92537611** مليون جنيه سوداني، وهو ما يمثل نسبة 25% من إجمالي الدعم الأجنبي المقدم خلال العام 2017م.

كما بلغ حجم الدعم المقدم لدعم لقطاع التعليم في العام 2018م مبلغ **254787979** مليون جنيه سوداني، وهو ما يمثل نسبة 38% من إجمالي الدعم الأجنبي المقدم خلال العام 2018م. ويأتي في المرتبة الثانية الاسر الفقيرة حيث بلغ حجم الدعم المقدم في العام 2018م مبلغ **244120296** مليون جنيه سوداني، وهو ما يمثل نسبة 36% من إجمالي الدعم الأجنبي المقدم خلال العام 2018م. بينما يأتي في المرتبة الثالثة دعم القطاع الصحي حيث بلغ حجم الدعم المقدم في العام 2018م مبلغ **178068703** مليون جنيه سوداني، وهو ما يمثل نسبة 26% من إجمالي الدعم الأجنبي المقدم خلال العام 2018م. ويعزي ذلك الي ارتفاع الدعم الاجنبي المقدم في العام 2018م

كما بلغ حجم الدعم المقدم لدعم للقطاع الصحي في العام 2019م مبلغ **652420102** مليون جنيه سوداني، وهو ما يمثل نسبة 47% من إجمالي الدعم الأجنبي المقدم خلال العام 2019م. ويأتي في المرتبة الثانية دعم قطاع التعليم حيث بلغ حجم الدعم المقدم في العام 2019م مبلغ **581128517** مليون جنيه سوداني، وهو ما يمثل نسبة 42% من إجمالي الدعم الأجنبي المقدم خلال العام 2019م. بينما يأتي في المرتبة الثالثة دعم الأسر الفقيرة حيث بلغ حجم الدعم المقدم في العام 2019م مبلغ **163053332** مليون جنيه سوداني، وهو ما يمثل نسبة 12% من إجمالي الدعم الأجنبي المقدم خلال العام 2019م. ويعزي ذلك إلي ارتفاع الدعم الأجنبي المقدم للقطاع الصحي في العام 2019م

حيث بلغ حجم الدعم المقدم لدعم للقطاع الصحي في العام 2020م مبلغ **232458700** مليون جنيه سوداني، وهو ما يمثل نسبة 48% من إجمالي الدعم الأجنبي المقدم خلال العام 2020م. ويأتي في المرتبة الثانية دعم قطاع التعليم حيث بلغ حجم الدعم المقدم في العام 2020م مبلغ **210262489** مليون جنيه سوداني، وهو ما يمثل نسبة 43% من إجمالي الدعم الأجنبي المقدم خلال العام 2020م. بينما يأتي في المرتبة الثالثة دعم الأسر الفقيرة حيث بلغ حجم الدعم المقدم في العام 2020م مبلغ **43649009** مليون جنيه سوداني، وهو ما يمثل نسبة 9% من إجمالي الدعم الأجنبي المقدم خلال العام 2020م. ويعزي ذلك إلي ارتفاع الدعم الأجنبي المقدم للقطاع الصحي في العام 2020م نسبة لتفشي جائحة كرونا ما يدعى وزيادة الدعم المقدم للصحة لمكافحة الجائحة.

كما بلغ حجم الدعم المقدم لدعم لقطاع التعليم في العام 2021م مبلغ **1003599277** مليون جنيه سوداني، وهو ما يمثل نسبة 47% من إجمالي الدعم الأجنبي المقدم خلال العام 2021م. ويأتي في المرتبة الثانية دعم القطاع الصحي حيث بلغ حجم الدعم المقدم في العام 2021م مبلغ **701340538** مليون جنيه سوداني، وهو ما يمثل نسبة 33% من إجمالي الدعم الأجنبي المقدم خلال العام 2021م. بينما يأتي في المرتبة الثالثة دعم الأسر الفقيرة حيث بلغ حجم الدعم المقدم في العام 2021م

مبلغ **425368456** مليون جنيه سوداني، وهو ما يمثل نسبة 20% من إجمالي الدعم الأجنبي المقدم خلال العام 2021م. ويعزي ذلك إلي انخفاض نسبة الدعم ككل ونسبة دعم الأسر الفقيرة نسبة للتضخم وانخفاض سعر العملة الوطنية، وأيضا زيادة الدعم المقدم لقطاعي التعليم والصحة من الدعم الأجنبي المقدم في العام 2021م ذلك بسبب جائحة كرونا وحوجه القطاعيين الحيويين للدعم والظروف التي يمر بها السودان في تلك الفترة. ويلاحظ اختلاف نسبة الدعم لكل بند في كل سنة ويعزى ذلك إلى المرونة في توزيع الدعم حسب حاجة الولاية؛ كما يلاحظ انخفاض نسبة الدعم المقدم لبند للأسر الفقيرة في ولاية جنوب دارفور.

الجدول (4) هيكل يوضح دعم البنك الدولي (الدعم الأجنبي) لبرنامج دعم الأسر الفقيرة (ثمرات) لولاية جنوب دارفور للعام 2021م المبلغ الدولار

نصيب الفرد من الأسرة (5) دولار

السنوات	العدد المستهدف	العدد الذي تم دعمه	مبلغ الدعم المتوقع	نسبه الأشخاص المدعومين	مبلغ الدعم الفعلي	النسبة
2017	0	0	0	0	0	0
2018	0	0	0	0	0	0
2019	0	0	0	0	0	0
2020	0	0	0	0	0	00
2021	3910000	392522	19550000	10%	1962610	10%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات تقارير برنامج ثمرات بالولاية

يتضح من الجدول (3) دعم البنك الدولي لبرنامج دعم الأسر الفقيرة ثمرات لولاية جنوب دارفور للعام 2021م وهو برنامج منفصل عن موازنة الولاية بدا في العام 2021م وتوقف في نفس العام نسبة للظروف السياسية التي يمر بها السودان ، حيث بلغ حجم العدد المستهدف 3910000 مليون فرد تقريبا بنسبة 80% من سكان الولاية، وبلغ العدد الذي تم دعم 392522 فردا بنسبة 10% من العدد المستهدف حيث كان حجم الدعم المتوقع لجميع الأسر المستهدفة 19550000 مليون دولار حيث بلغ إجمالي مبلغ الدعم الفعلي خلال أشهر وجيزة من العام 2021م مبلغ 1962610مليون دولار أي بنسبة 10% من إجمالي المبلغ ويعزي ذلك إلي ضعف بيانات المسجلين وحداثة التجربة والظروف السياسية والاقتصادية التي يمر بها السودان.

المحور الرابع: النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

من خلال استعراضنا للجوانب العملية والنظرية للموازنة العامة وسياسة الدعم الأجنبي وتوضيح انعكاساته على الموازنة في تجربة ولاية جنوب دارفور – السودان للأعوام 2017م – 2021م اتضح لنا الاتي:

1-إن انخفاض الدعم الأجنبي يوثر سلباً على الموازنة العامة.

2-زيادة الأجنبي ينعكس إيجابا على الموازنة العامة للولاية.

3-التوزيع السليم للدعم الأجنبي على بنوده ينعكس بصورة مباشرة على الموازنة والأسر الفقيرة.

4-الاضطرابات السياسية تؤثر سلبا على الدعم الأجنبي.

5-جائحة كرونا أهم مسببات انخفاض الدعم الأجنبي.

6-التضخم وانخفاض سعر صرف العملة الوطنية يؤثر على انسياب الدعم الأجنبي والتنمية الاقتصادية والموازنة.

7-عدم التوافق السياسي والاضطرابات جعل المانحين يحجمون عن الدعم الأجنبي بصور كبيرة مما انعكس على الموازنة وحياة المواطن والتنمية الاقتصادية.

8-عدم وجود برامج ومشروعات مدروسة مسبقا يؤثر على الدعم الأجنبي.

ثانياً: التوصيات

1-مراجعة الدولة لسياسة الدعم الأجنبي وان تقوم بإصلاحات حقيقية في هياكلها وإزالة الجفوة بينها والمانحين لضمان انسياب الدعم.

2-تفادي ظاهرة تسرب الدعم إلى جهات غير متخصصة وغير معنية بالدعم.

3-توفير قاعدة بيانات تسجيل جميع المستحقين لبرامج دعم الأسر الفقيرة (ثمرات).

4-يجب على الدولة تطبيق الدول النامية الناجحة في تطبيق سياسة الدعم الأجنبي وان يكون التحول تدريجيا لتفادي التسبب في حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني.

5-ضرورة وضع خطه واضحة للاستفادة م الدعم الأجنبي المقدم من المانحين وفق مشاريع وبرامج تسهم في استقرار المواطن بعيدا عن الأجواء السياسية.

6-ضرورة ألا تبني الدولة سياستها على الدعم الأجنبي في موازناتها بنسبة كبيرة مما ينعكس سلبا على الموازنة ويتسبب في عجز الموازنة خاصة في حالة عدم الاستقرار السياسي أو ظهور الأوبئة مثل جائحة كرونا.

7-ضرورة تركيز الدعم الأجنبي على القطاع الزراعي لأنه قطاع حيوي يمكن أن يحل مجموعة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ومساهم في دعم الأسر الفقيرة.

المصادر والمراجع:

د.بلمقدام أ. تيقاوي العربي ، دور المنظمات المالية في تمويل التنمية على مستوى الدول النامية بعد الأزمة المالية (2008م) مجلة التكامل الاقتصادي المجلد الثاني العدد الاول ص 85-120، تاريخ النشر 2014

د. نبيل العبيدي ، هاجر المبروك ، دور المنظمات الدولية الغير حكومية في مواجهة فيروس كورونا ،مجلة القانون الدولي والتنمية المجلد الثامن العدد الثاني (2020)ص 211-224

د. أبكر على عبد المجيد احمد،النتائج المترتبة على التغيرات التي تطرأ على المنظمات الدولية (2017) مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية ،الجزائر ،العدد الثاني المجلد الأول ص 1-29

خديجة الأعسر، اقتصاديات المالية العامة (2016) القاهرة ، دار الكتب المصرية

عبد الحميد عبد المطلب ، اقتصاديات المالية العامة (2010) القاهرة ، دار الكتب المصرية

عزت قناوي ،أساسيات في المالية العامة (2006) الفيوم ،دار العلم للنشر والتوزيع بالفيوم

على توبين،عجز الموازنة وأثاره بين النظرية والتطبيق(2015) مجلة الاقتصاد الجديد الصفحات 169-182 .

مها محمود أبو يزيد ، نظام الدعم النقدي المشروط وعدالة توزيع الدخول ، (2019) مجلة كلية الإسكندرية للتجارة والبحوث العد الثالث (2019) ص-157 .

هيفاء نجيب مهودر ، الدعم الحكومي في الفكر الاقتصادي ،(2012) مجلة الاقتصاد الخليجي العدد 23 ص 252.

طارق محمد صفوت ، إصلاح دعم المواد البترولية (في ضوء الدروس المستفادة من تجربتي اندونيسيا وإيران) 2018 الإسكندرية :دار الفكر الجامعي ، ص -68 .